مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد: الثامن العدد: الثاني/ ديسمبر-2021
ص 195- 216
OEB Univ. Publish. Co.

دراسة تحليلية لآثار جائحة كورونا (COVID-19) على معدلات البطالة في الجزائر

An Analytical Study of the effects of the COVID-19 pandemic on unemployment rates in Alegria

ط.د/ بوقجان وسام[1] [*]، د/ واضح فواز[2]

[1] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة، (الجزائر)، مخبر المحاسبة، الجباية، المالية والتأمين (جامعة أم البواقي)، o.boukedjane@centre-univ-mila.dz

2 جامعة محمد بوضياف–مسيلة، (الجزائر)، fouaz.ouadah@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/15 تاريخ قبول النشر: 2021/12/20 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص: شهدت نهاية سنة 2019 وبداية سنة 2020 تحولات هائلة في الاقتصاد العالمي بسبب تفشي جائحة كوفيد19، وهو ما دفع بمعظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء باتخاذ مجموعة من التدابير الاستعجالية الوقائية لمواجهة هذه الجائحة، وجاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أثر هذه الجائحة على مستويات معدلات البطالة في الجزائر.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن معدلات البطالة في الجزائر تأثرت بشكل سلبي ما جعلها تتجه نحو الارتفاع، الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى اتخاذ مجموعة من الآليات الكفيلة بالمحافظة ما أمكن على مناصب العمل، أملا في تقويض الانتشار المكثف لظاهرة البطالة بما يمكن أن ترتبه من آثار اجتماعية على درجة كبيرة من الخطورة.

الكلمات مفتاحية: كوفيد–19، بطالة، تشغيل، العمل عن بعد.

تصنيف JEL: J23، E24.

Abstract: The end of 2019 and the beginning of 2020 witnessed huge transformations in the global economy due to the outbreak of the Covid 19 pandemic, which prompted most of the developed and developing countries alike to take a set of urgent preventive measures to confront this pandemic, and this study came to shed light on the impact of this pandemic on the levels of rates unemployment in Algeria.

This study concluded that unemployment rates in Algeria were negatively affected, which made them tend to rise, This prompted the Algerian government to take a set of mechanisms to ensure the preservation of job positions as possible, in the hope of undermining the intense spread of the unemployment phenomenon, with what it could have of social effects of a great degree of danger.

Keywords: Covid-19, unemployment, employment, remote work.

Jel Classification Codes : J23, E24.

[*] **المؤلف المرسل:** بوقجان وسام

1. مقدمة:

عاش العالم عامة والجزائر خاصة وضعا استثنائيا بسبب الأزمة الصحية التي تسبب فيها فيروس كورونا المعروف باسم كوفيد-19، بعد ظهوره لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في شهر ديسمبر 2019، وانتشاره السريع حول العالم مما أدى إلى خسائر في الأرواح وتعقيدات صحية وتكاليف وقائية عالية، ومع تطوره من مستوى الداء إلى الوباء إلى الجائحة، تسارعت معه مظاهر الهلع والتوتر، هذا هو الواقع المر الذي يعيشه العالم اليوم، والذي لا يمكننا القول عنه سوى أن هذه الجائحة أسقطت العالم في أزمة عالمية كبيرة وأكبر بكثير من سابقاتها، فهي أسوأ في شدتها من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وأسوأ من أزمة الكساد العالمي لسنة 1929 حسب تقييم العديد من الخبراء والاقتصاديين، سببتها إجراءات العزل الكلي أو الجزئي التي اتخذتها كافة البلدان واتباعها دون استثناء من أجل محاولة احتواء هذا الفيروس بمنع وصوله أو التقليل من انتشاره على الأقل، وما تمخض عنها من تبعات اقتصادية وخيمة أسالت الكثير من الحبر وأثارت الكثير من التوقعات وتضارب الآراء، ما دفع بالعديد من الأكاديميين وصناع القرار إلى دراسة مجمل التدابير التي من الممكن أن تساعد في التخفيف من حدتها.

وعلى غرار بقية دول العالم، وضعت الجزائر سياسة استثنائية لمواجهة الجائحة بمجرد ظهور حالات المرض بالكوفيد-19، من باب كون مواجهة الأوبئة والأمراض المعدية من التزامات الدولة، وتتدخل هذه الأخيرة عن طريق وضع سياسة عامة، فبذلك أصدرت الحكومة عدة مراسيم تنفيذية لمتابعة تطور هذه الجائحة من خلال وضع تدابير للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته، وكان أولها في مارس 2020 وعدل مرارا ليواكب تطور الوضعية الوبائية بما فيه تأثيرها على عالم الشغل.

لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع أثر أزمة العزل الكبير على مستويات البطالة والآليات التي يمكن الاعتماد عليها للمحافظة على مناصب العمل وتطويق انتشار فقدانها في ظل أزمة كورونا، وذلك انطلاقا من الإشكالية التالية: "**كيف أثرت اجراءات الحجر الصحي الخاص بجائحة كورونا على معدلات البطالة في الجزائر؟ وما هي أساليب التكيف معها؟**"

واستنادا على الفرضيات التي مفادها أن:

خلف فيروس كورونا أضرارا كبيرة على الاقتصاد الجزائري من خلال تأثيره على مستويات معدلات البطالة.

لجأت الجزائر في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد إلى اتخاذ مجموعة من التدابير المستعجلة للحفاظ على مناصب العمل تجنبا لتسريح العمال وغلق المؤسسات وذلك بواسطة مجموعة من آليات التشغيل.

إذ يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

- إعطاء بطاقة تعريفية للفيروس التاجي كوفيد-19؛
- بيان قنوات انتقال الأزمة الصحية للجائحة إلى أزمة اقتصادية عالمية؛
- إبراز تداعيات جائحة كورونا على معدلات البطالة في الجزائر؛
- التعرف على الإجراءات المتخذة لدعم المحافظة على مناصب العمل في الجزائر.

وللإجابة على سؤال الإشكالية والتحقق من صحة الفرضيات، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل النصوص ووصف المعطيات والاستشهاد بالبيانات في عرض بعض مفاهيم الدراسة وتحليل تطورها وتقييم آثارها.

2. مقدمة في جائحة كورونا:

1.2 بطاقة تعريفية للفيروس التاجي كوفيد-19:

غالبا ما تستعمل المصطلحات "فيروس كورونا" و "كوفيد-19" للإشارة إلى نفس العدوى، إلا أن فيروس كورونا هو في الواقع عائلة من الفيروسات التي يسبب بعضها أمراضا للإنسان، في حين لا يتسبب البعض الآخر في ذلك، والفيروس الذي يثير قلقا بالغا في الوقت الحالي يسمى SARS-COV-2، أو فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة، ولا يجب الخلط بينه وبين فيروس مرض السارس الذي كان الجميع متخوفا منه عام 2003، إذ أن فيروس SARS-COV-2 هو الذي يتسبب في مرض كوفيد-19. أما كوفيد-19 فهو الاسم الذي أطلقته منظمة الصحة العالمية على المشاكل التنفسية، وقد تكون بعض الحالات المصابة به شديدة تؤدي إلى الوفاة أحيانا، وقد تم إضافة الرقم 19 إشارة إلى العام 19 الذي اكتشفت فيه أول حالة للفيروس. إذن مرض كوفيد-19 هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في

مدينة ووهان الصينية في كانون الأول/ ديسمبر 2019، وقد تحول كوفيد-19 إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم. (بن عمورة و هولي، 2020، صفحة 223، 224)

يتكون التركيب البنيوي لفيروس كورونا من غشاء بروتيني يبلغ قطره 50-200 نانومتر، ويغلف بداخله الحمض النووي الخاص بالفيروس RNA، وكباقي الفيروسات التاجية يتكون الفيروس من أربعة أنواع من البروتينات تسهم في تكوين هيكل جسم الفيروس، منها البروتينS، الذي يشكل النتوءات الشوكية الموجودة على سطح الفيروس وتمنحه الشكل التاجي المميز، كما تشير الدراسات أن طفرات وراثية قد تكون طرأت فيروس كورونا المستجد ونتج عنها تغيرات في بنية الفيروس نتيجة تغير بعض الأحماض الأمينية، جعلته يرتبط بالمستقبلات Hace2 على خلايا الانسان من خلال بروتينات S الشوكية على سطح الفيروس، مما أدى لزيادة ملائمته لتلك المستقبلات وارتباطها بها، وقد تكون الطفرات التي حدثت في موضع ارتباط الفيروس ساهمت على تطوره بشكل يسمح له بالانتقال من الخفافيش إلى البشر. (الدريدي، 2020، صفحة 17)

الفرق بين العزل الذاتي والحجر الصحي والتباعد الجسدي: (العبسي و تجانية، 2020، صفحة 92)

الحجر الصحي: يعني تقييد الأنشطة وعزل الأشخاص غير المرضى هم أنفسهم ولكنهم ربما تعرضوا للإصابة بعدوى كوفيد-19، والهدف هو منع انتشار المرض في الوقت الذي لا تكاد تظهر أي أعراض على الشخص. **أما العزل:** فيعني عزل الأشخاص المرضى الذين تظهر عليهم أعراض كوفيد-19 ويمكنهم نقل عدواه، لمنع انتشار المرض. **والتباعد الجسدي:** ويعني الابتعاد عن الآخرين جسديا، وتوصي المنظمة بالابتعاد عن الآخرين مسافة متر واحد (3 أقدام) على الأقل، وهي توصية عامة يتعين على الجميع تطبيقها حتى لو كانوا بصحة جيدة ولم يتعرضوا لعدوى كوفيد-19.

أعراضه: فيروس كورونا كوفيد-19، فيروس معد ينتقل بين البشر، تبدأ أعراضه كأعراض الأنفلونزا، حيث يشعر الشخص بارتفاع درجة الحرارة واحتقان حلقه وضيق في التنفس والسعال والصداع، تظهر أعراضه بعد 14 يوما من الإصابة به، تطور أعراضه إلى التهاب رئوي حاد يمنع الأكسجين من الوصول إلى الدم مما يؤدي إلى الوفاة، يمكن أن يصاب الأشخاص بالعدوى عن طريق الأشخاص الآخرين المصابين بالفيروس، حيث ينتقل من شخص إلى آخر عن طريق القطيرات الصغيرة التي تتناثر من الأنف أو الفم

عندما يسعل الشخص المصاب أو يعطس، وتتساقط هذه القطيرات على الأشياء والأسطح المحيطة بالشخص، ويمكن حينها أن يصاب الأشخاص الآخرون بالفيروس عند ملامستهم لهذه الأشياء أو الأسطح ثم لمس أعينهم أو أنفهم أو فمهم. كما يمكن أن يصاب الأشخاص بالفيروس إذا تنفسوا القطيرات التي تخرج من الشخص المصاب بالفيروس مع سعاله أو زفيره، ولذا فمن الضروري الابتعاد عن الشخص المصاب بمسافة تزيد على متر واحد.

2.2 قنوات انتقال الأزمة الصحية للجائحة إلى أزمة اقتصادية عالمية:

تنتقل الأزمات الصحية التي تسببها الأوبئة أو الجائحات إلى الاقتصاد عبر العديد من القنوات يمكن تلخيصها في القنوات التالية: (الحواس، 2020، صفحة 56، 57)

اضطرابات العرض: تنجم هذه الاضطرابات عن مجموعة من العوامل منها:

حالات المرض والوفاة، جهود وتدابير احتواء الأزمة التي تحد من الحركة، ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال نظرا للقيود على سلاسل العرض، وتقليص الائتمان؛

تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية، بسبب تدابير احتواء المرض ومنع انتشاره عبر عمليات الإغلاق والحجر الصحي، إضافة إلى عدم تمكن المؤسسات التي تعتمد على سلاسل العرض من الحصول على السلع الوسيطة التي تحتاج إليها، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي؛

إضرار الإجراءات المتخذة لمنع انتشار الجائحة بأهم القطاعات الغنية بالوظائف، إذ ستعرف عديد المؤسسات الاقتصادية إيقاف إنتاجها وقد يصل الأمر إلى حد غلقها، كما أن عملية التزود بالمواد الأولية ستعرف الكثير من الاضطراب مما سيؤثر على الإنتاج؛

اضطراب عمليات الإنتاج والصناعة التحويلية، وإرجاء الخطط الاستثمارية، وتزداد هذه الصدمات تعقيدا بفعل هبوط ثقة دوائر الأعمال والمستهلكين، كما حدث في مختلف اقتصاديات دول العالم جراء هذه الجائحة؛

التوقف المفاجئ لنشاط التصنيع في المناطق الأكثر تضررا، سيسبب اختناقا في سلاسل القيمة العالمية، وقد يكون من الممكن أن تدعم المخزونات العرض لفترة من الوقت، ولكن مع هياكل الإنتاج المعولمة في الوقت الحاضر، فمن المفترض أن مدة وحجم تفشي جائحة كوفيد-19 قد تستنفذ المخزونات، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى إغلاق

المصانع على نطاق واسع بسبب نقص المدخلات الوسيطة، حتى في المناطق التي لاتزال محصنة ضد الفيروس؛

التراجع الحاد في صادرات السلع النهائية المصنعة ومدخلات السلع، سيؤثر بشكل أكبر على الأرباح والعمالة، مع أن الفرضية المعتدلة هي أن الأرباح ستحقق في البداية، لكن إذا استمرت الأزمة، فسوف ينخفض التوظيف والأجور أيضا وبالتالي، من الممكن أن تطال عواقب الاضطرابات في جانب العرض الطلب الكلي، وتهدد الاستقرار المالي.

اضطرابات الطلب: يعود مصدر هذه الاضطرابات إلى:

التأثير الكبير لتراجع الثقة والخوف والهلع الذي يصيب الناس، على الاستهلاك والطلب في عديد القطاعات الاقتصادية ومن أهمها القطاع السياحي والسفر؛

انخفاض الطلب بسبب ارتفاع عدم اليقين وزيادة السلوك التحوطي، وجهود احتواء الأزمة، وتصاعد التكاليف المالية التي تحد من القدرة على الإنفاق، وستنتقل هذه الآثار عبر الحدود؛

تراجع المداخيل نتيجة تخفيض ساعات العمل، والتسريح المحتمل للعمال، وغيرها، سيقلل من إنفاق الأسر ويزيد من انعدام الأمن الاقتصادي لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى شبكة الأمان الاجتماعي؛

تأخر الاستثمار الخاص نتيجة زيادة عدم اليقين بشأن آثار الصدمة، وإن كان الطلب الحكومي من الممكن أن يرتفع في العديد من البلدان، لمكافحة العدوى من خلال مبادرات المساعدة الصحية الطارئة؛

إمكانية إقدام الشركات على تسريح العمالة لأنها غير قادرة على دفع رواتبها، ويمكن أن تكون هذه الآثار حادة بصفة خاصة في بعض القطاعات كالسياحة والنقل، فمثلا منذ أن بدأ التراجع في سوق الأسهم الأمريكية جراء الجائحة، تضررت أسعار أسهم خطوط الطيران على نحو مماثل لما حدث في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001؛

تراجع مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل، والخوف من انتقال العدوى، وتصاعد أجواء عدم اليقين؛

تدهور مشاعر المستهلكين ومؤسسات الأعمال يمكن أن يدفع الشركات إلى توقع انخفاض الطلب ما يؤدي بها إلى الحد من إنفاقها واستثماراتها، وهذا الأمر سيؤدي بدوره إلى تفاقم حالات إغلاق الشركات وفقدان الوظائف.

اضطرابات التمويل: تعود هذه الاضطرابات إلى مجموعة من العوامل، منها:

انخفاض الإيرادات وإضعاف المراكز الخارجية بسبب تراجع عائدات التصدير نتيجة انخفاض أسعار السلع الأولية (البلدان المصدرة للنفط مثلا)، مما يضع ضغوطا على ميزانيات الحكومات، ويفضي إلى انتشار التداعيات إلى بقية الاقتصاد من ناحية أخرى؛

انخفاض التدفقات الداخلة من تحويلات العاملين في الخارج وضعف الطلب من بقية البلدان على السلع والخدمات؛

تراجع تدفقات استثمارات الحافظة نتيجة الارتفاعات الحادة في درجة العزوف عالميا عن المخاطر وهروب رؤوس الأموال إلى الأصول المأمونة، فمثلا عرفت تدفقات استثمارات الحافظة إلى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تراجعا بنحو 2 مليار دولار منذ فبراير 2020، بينما شهدت المنطقة خروج تدفقات كبيرة، فأسعار الأسهم انخفضت، وفروق العائد على السندات اتسعت، وضيق الأوضاع المالية الذي يشهده العالم يمكن أن يشكل تحديا جسيما، حيث تشير التقديرات إلى وصول الديون السيادية الخارجية التي يحل أجل استحقاقها على المنطقة في 2020 إلى 35 مليار دولار؛

أدت الزيادة في النفور من المخاطرة منذ صدمة الجائحة كوفيد-19 والتوجه نحو الأصول السائلة في مواجهة عدم اليقين إلى دفع أسواق الأسهم بالفعل إلى منطقة التصحيح، في بعض الحالات، كانت التصحيحات الفورية شديدة كما كانت خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كما ارتفعت التقلبات بشكل كبير بعد رهانات الملاذ الآمن، وأظهرت أسواق السندات انتكاسات حادة وفي سوق الصرف الأجنبي، لايزال من المتوقع حدوث تقلبات حادة بالنسبة لعملات الأسواق الناشئة؛

جاءت الصدمة بعد طفرة غير مسبوقة في الاقتراض العام والخاص (على وجه الخصوص)، حيث بلغ إجمالي أرصدة الديون 229 تريليون دولار في نهاية عام 2018، وهو أكثر من مرتين ونصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، صاعدا بذلك من 152 تريليون دولارا في بداية الأزمة المالية العالمية سنة 2008؛

من المحتمل أن يكون مصدرو السلع المثقلة بالديون على الخط الأمامي من الضغوط الاقتصادية المتعلقة بالديون جراء انتشار الجائحة، لاسيما حيث كانت احتياطات النقد الأجنبي في اتجاه الهبوط، لكن القروض لقطاع الشركات كانت سمة بارزة في فترة ما بعد الأزمة، بما في ذلك الشركات في الاقتصاديات الناشئة، وبحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن المبلغ العالمي المستحق لسندات الشركات غير المالية بلغ 13.5 تريليون دولار أمريكي، أي أكثر من ضعف قيمتها (الحقيقية) في نهاية عام 2008، مع وصول الإصدار من الدرجة غير الاستثمارية إلى 25% من إجمالي الإصدار؛

من المحتمل أن الأوضاع السابقة سترهق أكثر القطاعات والشركات التي تتعرض لحالة اضطراب في سلاسل التوريد الناجمة عن انتشار الفيروس وهذا يثير احتمال حدوث أزمة ائتمان في فترة مديونية عالية، وتراجع النمو العالمي، وانخفاض أرباح العملات الأجنبية، على الرغم من معدلات الفائدة المنخفضة للغاية.

3. جائحة كورونا وتأثيرها على معدل البطالة في الجزائر:

1.3 ظاهرة البطالة في الجزائر:

واقع مشكلة البطالة في الجزائر (تعريف، أسباب، العوامل)

تعريف البطالة: حسب الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر:" فيعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية: (سرير، 2011، صفحة 181)

أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 15و64 سنة؛

لا يملك ولا يجد عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق؛

أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل؛

أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك."

أسباب تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر: سيتم حصر أبرز هذه الأسباب في النقاط التالية: (بن العايش، 2018، صفحة 130، 131)

إخفاق خطط التنمية الاقتصادية؛

تداعيات تطبيق سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية؛

إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي؛

بطء وتيرة النمو الاقتصادي؛

سوء الإدارة؛

تسريح أصحاب العقود المؤقتة؛

ضعف المحفزات؛

الانعكاسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة.

العوامل المساعدة على تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر: يمكن عرض أهم العوامل التي زادت من حدة مشكلة البطالة في الجزائر في النقاط التالية: (بن العايش، 2018، صفحة 131، 132)

أكثر من 80% لا يتجاوز سنهم 30 سنة، 3/2 من البطالين هم طالبوا العمل لأول مرة؛

ارتفاع عدد الشباب حاملي الشهادات المطالبين بالعمل؛

عدم توافق الدفعات المتخرجة من المؤسسات التعليمية والجامعات مع متطلبات سوق العمل؛

عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف؛

ضعف الوساطة في سوق العمل ووجود اختلالات في تقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل؛

عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل؛

ضعف المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار؛

ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع مستجدات المحيط؛

ترجيح النشاط التجاري على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل؛

ضعف روح المبادرة المقاولاتية لاسيما عند الشباب؛

العامل الاجتماعي والثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور؛

ضعف التنسيق ما بين القطاعات؛

ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق النائية.

وعليه بذلت الجزائر جهود كبيرة للحد أو على الأقل التخفيف من هذه الظاهرة التي تسارعت وتيرتها بعد أزمة انهيار أسعار البترول لسنة 1986، وما تلاها من إصلاحات اقتصادية وإعادة الهيكلة، أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2020.

الجدول 1: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

السنة	2000	2002	2003	2004
معدل البطالة%	28.89	25.7	23.7	17.7
السنة	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة%	15.3	12.3	13.8	11.31
السنة	2009	2010	2011	2012
معدل البطالة	10.2	10.0	10.0	11.0
السنة	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة%	9.8	10.6	11.2	10.5
السنة	2017	2018	2019	2020
معدل البطالة%	11.71	11.88	11.7	14.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشريات الديوان الوطني للإحصاء.

معدلات البطالة عرفت ارتفاعا بشكل مستمر خلال الفترة 1990-1999 حيث انتقلت من 19.7% سنة 1990 لتصل إلى 29.2% سنة 1999 أي بزيادة قدرها 9.5% وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط، وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب العمل بالإضافة إلى سياسة تسريح العمال التي اعتمدتها الدولة تحت مشروطية صندوق النقد الدولي مما أدى إلى وجود قوة عمل تراكمت من عاما بعد عام، ومن الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن نسبة البطالة المرتفعة التي ميزت الجزائر، أخذت في الانخفاض سنة تلو الأخرى إلى غاية سنة 2013 أين وصلت إلى أدنى حد لها بـ 9.8%، ويعود ذلك إلى التدابير والسياسات التي انتهجتها الحكومة للنهوض بالتشغيل، وكان من بينها صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين أقرت الحكومة إجراءات مهمة للنهوض بهذا القطاع الذي سيستوعب نسبة معتبرة من اليد العاملة، وكذلك إقرار الحكومة

لمجموعة من البرامج التكميلية خارج الميزانية العامة، من أهمها برنامج التنمية الفلاحية سنة 2003 الذي وفر 455.000 منصب شغل، برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له 70 مليار دولار وفر 200.000 منصب شغل، كما خصصت الحكومة مبلغ 250 مليون دولار سنة 2004 للقضاء على البطالة، إضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات إلى 10 مليون دج، وتوسيع دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بن دادة، 2017، صفحة 47)، كما يرجع سبب انخفاض معدلات البطالة أيضا إلى تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)، وأيضا نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب، والتي سمحت بتمويل 2.695.528 منصب عمل في فترة ما بين 2000-2007 بتكلفة مالية تقدر ب 150 مليار دينار جزائري (قومي و عايب، 2016، صفحة 10)، كما يعتبر المخطط الخماسي(2010-2014) أحد أهم البرامج الداعمة لسياسة التشغيل وترقية الحياة اليومية للمواطن، فرغم الزيادات المعتبرة في نسبة السكان إلا أن معدلات البطالة بقيت ثابتة ولم تتجاوز عتبة 11%، والمسجلة سنة 2012، وقد تم إقرار خلال هذا الخماسي تخصيص 40% من موارد المخطط لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل، حيث أن البرنامج الخماسي يرسم كهدف استحداث 3 ملايين منصب شغل في غضون سنة 2014، منها 1.500.000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، وكنتيجة لانخفاض أسعار البترول مرة أخرى سنة 2015، واستهلاك نسبة كبيرة من احتياطي الصرف، جعل الحكومة تعلن سياسة التقشف لمواجهة الأزمة، وكان أول قراراتها تجميد عملية التوظيف في أغلب القطاعات، وكذا تعديل قانون التقاعد الذي ألغى التقاعد النسبي وتوحيد سن التقاعد بـ 60 سنة لكافة المستويات، وهذا ما جسده ارتفاع نسب البطالة سنة 2015 و2016، في ظل فشل القطاعات الاقتصادية عن توظيف عدد كبير من العاطلين عن العمل. (بن دادة، 2017، صفحة 48)

أما سنة 2019 قبل حدوث جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) فقد قدرت نسبة البطالة في الجزائر بـ 11.7 % بانخفاض طفيف قدره 0.3 % مقارنة بسنة 2018 التي سجلت نسبة 11.88 %، ويشير تقرير الديوان الوطني للإحصاء أن عدد العاطلين عن العمل سنة 2019 قد بلغ 1449 مليون عاطل عن العمل مقارنة بسنة 2018 التي سجلت 1462 مليون عاطل عن العمل، وتظهر التقارير أن 663 ألف عاطل عن العمل

ليس لديهم شهادات جامعية أي بنسبة 45.8% من مجموع العاطلين عن العمل، في حين يشكل خريجي التعليم العالي نسبة 27.8%، أما خريجي التدريب المهني يشكل 26.5% (BERAH, 2019, p. 08).

وعليه فالأزمة الصحية التي شهدتها الجزائر بسبب تفشي جائحة كورونا عمقت من حدة البطالة حيث سجلت الجزائر ارتفاع كبير في معدلات البطالة وصل إلى 14.2% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 التي سجلت 11.7%، فالإجراءات الوقائية التي فرضتها الدولة من أجل الوقاية من الوباء عمقت من حدة البطالة لاعتماد الكثير على الأعمال الحرة مثل: الحرفيين، التجار، عمال النقل الخاص، عمال المقاهي، عمال قاعات الحفلات والفنادق، عمال قطاع السياحة والخدمات وغيرهم، حيث أظهر مسح أجرته وزارة العمل على عينة من 3600 شركة يعمل بها 440171 عاملا أن حوالي 500ألف عامل فقدوا وظائفهم بشكل مؤقت أو دائم جراء الأزمة الصحية، فانعكس هذا سلبا على القوة الشرائية للأفراد. (كاسحي و دربال، 2021، صفحة 905)

2.3 آليات التشغيل في ظل أزمة فيروس كورونا في الجزائر:

لم تكن الجزائر في منأى عن انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد، بحيث أعلنت وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات عن تسجيل أول إصابة بهذا الفيروس يوم 25 فيفري 2020، لإيطالي تم ترحيله إلى بلاده، كما تم اعتبار ولاية البليدة بؤرة لهذا الوباء بعد انتشاره فيها بسرعة كبيرة لدى عائلة زارها مغترب من فرنسا كان حاملا لهذا الفيروس دون أن يكون شاعرا به. وعليه تنوعت الإجراءات والتدابير الاستثنائية المتخذة بين ما هو اقتصادي والصحي واجتماعي تضمنها المرسوم التنفيذي رقم 69/20 المؤرخ في 21 مارس 2020 المتضمن التدابير الوقائية من انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 ومكافحته الصادر في الجريدة الرسمية رقم 15.

لجأت الجزائر في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد COVID-19 إلى اتخاذ مجموعة من التدابير المستعجلة للحفاظ على مناصب العمل تجنبا لتسريح العمال وغلق المؤسسات وذلك بواسطة مجموعة من آليات التشغيل بداية بتفعيل آلية ما يسمى العمل عن بعد، نظام العطل الاستثنائية مدفوعة الأجر، والعمل بالتوقيت الجزئي.

آلية العمل عن بعد:

من الضروريات لمواجهة جائحة كورونا التقليل من تواجد العمال في أماكن العمل، لذا دعت المنظمة الدولية للعمل إلى تشجيع العمل عن بعد، وعليه فأول آلية لجأ المشرع الجزائري إلى تفعيلها للمحافظة على مناصب العمل رغم غياب إطار قانوني دقيق ينظم مثل هذا النوع من أساليب العمل هي الدعوة إلى تشجيع العمل عن بعد، ففيما يتمثل هذا النوع من العمل، وماهي مظاهر تجسيده في الميدان.

مفهوم آلية العمل عن بعد:

مصطلح "العمل عن بعد" ظهر في سنة 1978، ويعرفه معجم لاروس الفرنسي بأنه: "نشاط مهني ينفذ عن بعد بفضل استعمال تقنيات المعلومات." (حسان، 2021، صفحة 48)

ويتمثل العمل عن بعد أيضا في: " إنجاز جزء من العملية الإنتاجية العادية أو كلها، أو في تقديم بعض الخدمات كمعالجة النصوص بالوسائل الإعلامية أو مسك دفاتر محاسبة بالمنزل." (الشطي، 2005، صفحة 64)

وقد نظمه المشرع الفرنسي وعرفه أيضا بأنه: ".... كل شكل لتنظيم العمل كان يمكن تنفيذه أيضا في مقرات صاحب العمل لكن يتم تنفيذه من قبل العامل خارجها بصفة إرادية باستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال." (حسان، 2021، صفحة 48، 49)

وعليه فمفهوم نظام العمل عن بعد يتأسس على منح الموظف أو المستخدم إمكانية تأدية واجباته الوظيفية سواء بشكل جزئي أو بشكل كامل، من مواقع مختلفة وبعيدة عن مقرات عملهم المعتادة، وهو بذلك يعتبر أحد خيارات العمل البديلة التي تضمن استمرارية المرفق العام من خلال تأدية الأعمال والمهام المرتبطة بتقديم الخدمات العمومية، ويمكن اعتماده من طرف الإدارة في الحالات التي تتطلب تأدية الأعمال وإنجاز المهام من خارج مقر العمل عوضا عن التواجد كليا أو جزئيا في مقرات العمل، دون أن يعتبر ذلك نوعا من أنواع الإجازات. (دليل العمل عن بعد، 2020، صفحة 04)

أما على مستوى القطاع الخاص، يعتبر العمل عن بعد (Télétravail) أحد صور العمل الغير نمطي التي تجسد التغير الفعلي الحاصل في طرق تنظيم العمل كونه يفترض أن يتم تنفيذ العمل خارج وحدات الإنتاج بالمؤسسة، وفي مكان بعيد عن مكان العمل كمركز للإدارة وإصدار الأوامر والتوجيهات. (بلعبدون، 2020، صفحة 85)

الواقع أن صور العمل عن بعد متنوعة، فهي لا تشمل نموذجا بل تشمل وضعيات مختلفة كالعمل في المنزل، والعمل عن بعد التناوبي، والعمل عن بعد في مواقع مختلفة، والعمل عن بعد المتنقل، والعمل عن بعد من خلال مكاتب عمل غير مستقرة.

غياب الإطار القانوني الخاص بتنظيم "العمل عن بعد" في الجزائر: (حسان، 2021، صفحة 49، 50)

إن ما يلاحظ عن القانون الجزائري هو عدم تكيفه مع التطورات الحاصلة في مجال العمل، خاصة القطاع الاقتصادي، ومن بين الثغرات الموجودة فيه عدم استقباله وتنظيمه لفكرة "العمل عن بعد"، رغم أنها آلية حديثة لأداء العمل، وبعد ظهور جائحة كوفيد-19 ظهرت أهمية اللجوء إليها، وبالعودة إلى النصوص القانونية السارية المفعول، نلاحظ انعدام إطار قانوني لمثل هذه الآلية في الوظيفة العمومية من جهة ومحدوديته في القطاع الاقتصادي من جهة أخرى.

إن الاطار القانوني الذي يمكن أن يؤطر العمل عن بعد (باعتباره صورة من صوره) هو المرسوم التنفيذي رقم 97-474 الذي يضع النظام الخاص لعلاقات العمل التي تعني العمال في المنزل، والذي ضبط مفهومي العامل في المنزل والمستخدم، بحيث يعتبر العامل في المنزل هو "....كل عامل يمارس في منزله نشاطات إنتاج سلع أو خدمات أو أشغال تغييرية لصالح مستخدم واحد أو أكثر مقابل أجرة ويقوم وحده بهذه النشاطات أو بمساعدة أعضاء من عائلته باستثناء أية يد عاملة مأجورة ويتحصل بنفسه على كل أو بعض المواد الأولية وأدوات العمل أو يستلمها من المستخدم دون أي وسيط". في حين أن المستخدم في المنزل أي صاحب العمل ".... هو كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص يمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا ويشغل عاملا أو أكثر في المنزل".

يخضع العمال في المنزل، مثل الذين يؤدون عملهم عند صاحب العمل، لعلاقة التبعية سواء قانونية أو اقتصادية، ويتمتع هؤلاء بالحقوق نفسها التي يتمتع بها كل العمال، منها الحق في أجر لا يقل عن الأجر الأدنى المضمون، والحق في عطلة سنوية، والحق في الضمان الاجتماعي، كما يلتزمون مثلهم بواجبات الحفاظ على السر المهني وعدم المنافسة.

لكن يخضع تشغيل العمال في المنزل إلى بعض الخصوصيات، مثل: وجوب قيام صاحب العمل بالتصريح بهم لدى مفتشية العمل ووجود مسك دفتر خاص بهؤلاء العمال، ووجوب مسك العامل لدفتر طلبات لتسجيل الأعمال التي تطلب منه، مع المنع الصارم من طلب أداء أعمال خطيرة وضارة من العامل، وبالتالي نلاحظ أن خصوصية العمل عن بعد لا تظهر من خلال هذه الأحكام، لاسيما استعمال التكنولوجيات الحديثة، مما يجعل الإطار القانوني غير كاف.

مظاهر تجسيد وتفعيل آلية العمل عن بعد في الجزائر:

تبعا للمرسوم التنفيذي رقم 69/20 المؤرخ في 21 مارس 2020 المتضمن التدابير الوقائية من انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 ومكافحته الرامية إلى الحد من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وفي أماكن العمل عبر كافة التراب الوطني لمدة 14 يوما كمرحلة أول بعد أن تم تجديدها لمدة 10 أيام أخرى تم ما يلي:

مظاهر تجسيد وتفعيل آلية العمل عن بعد في قطاع الوظيفة العمومية (التعليم العالي والبحث العلمي نموذجا): حددت المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 69/20 المشار إليه سابقا المؤسسات والإدارات العمومية على اتخاذ كل إجراء من شأنه تشجيع آلية العمل عن بعد في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها.

تجسيدا لذلك وتبعا لتعليق الدراسة في مختلف جامعات الوطن بسبب الوضعية الوبائية التي تسبب فيها انتشار فيروس كورونا كوفيد-19، وجهت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إرسالية تحت رقم 416 المؤرخة في 17 مارس 2020 إلى مختلف مدراء الجامعات والمعاهد تطالبهم بموجبها على ضرورة تفعيل آلية التعليم عن بعد، بواسطة وضع الدعائم البيداغوجية فيشكل محاضرات وأعمال تطبيقية وأعمال موجهة عبر الخط لفائدة الطلبة ضمانا للتواصل الدائم بين الأستاذ والطالب وتجنبا لتوقف الدراسة بالمؤسسات الجامعية (الإرسالية رقم 288 المؤرخة في 29 فبراير 2020) وذلك من خلال ما يلي:

وضع بموقع الجامعة أي سند آخر يمكن تصفحه عن بعد لمحتوى الدروس، يغطي على الأقل شهرا واحدا من التعليم؛

وضع على موقع المؤسسة أو على أي سند آخر يمكن تصفحه عن بعد، محتوى يعادل شهرا واحدا من الأعمال الموجهة مرفوق بتصحيحات وجيزة؛

وضع على موقع المؤسسة أو على أي سند آخر يمكن تصفحه عن بعد الأعمال التطبيقية التي تتماشى مع هذا النمط من التعليم.

لتسهيل هذه العملية بادرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى إنشاء أرضية ومنصة رقمية بيداغوجية تسمى MOODLE تمكن الأساتذة في مختلف التخصصات من وضع المحاضرات والأعمال التطبيقية والأعمال الموجهة المتبقية من السداسي الثاني لفائدة الطلبة عبر الخط في شكل دروس مكتوبة أو سمعية بصرية من مكان تواجدهم سواء من المنازل أو من أي مكان آخر.

قد عرفت هذه العملية استجابة كبيرة من طرف الأساتذة في مختلف جامعات ومعاهد الوطن من خلال الدعائم البيداغوجية المتضمنة دروس ومحاضرات التي تم وضعها على مستوى المواقع الالكترونية للجامعات والمعاهد والكليات التي ينتمون إليها.

يمكن للطلبة التواصل مع أساتذتهم بطرح انشغالاتهم واستفساراتهم من جهة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي من جهة ثانية على صفحات الفايس بوك أو عبر البريد الالكتروني المهني للأساتذة.

تفعيل آلية العمل عن بعد في القطاع الاقتصادي: في إطار عملية التقليص من عدد العمال المتواجدين بالمؤسسات الاقتصادية وعملا بأحكام المرسوم التنفيذي رقم 69/20 المذكور سابقا وتطبيقا لإجراءات وتدابير التباعد الاجتماعي والحجر الصحي المنزلي، لجأت الكثير من المؤسسات الاقتصادية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مؤسسة سونلغاز إلى تفعيل آلية العمل عن بعد لإطاراتها بموجب الإرسالية 332 المؤرخة في 8 أبريل 2020 الموجهة لكل فروعها، بحيث يمكن متابعة العمل الإداري اليومي ومناقشة كل التفاصيل وهم في منازلهم باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة عبر الأنترنت في شكل مراسلات الكترونية أو عن طريق الفيديو بواسطة تقنية اليوتيوب، أو عن طريق تقنية التحاضر عن بعد والوات ساب وسكايب.

نظام العطل الاستثنائية المدفوعة الأجر:

الآلية الثانية التي اعتمدت عليها الجزائر في إطار المحافظة على مناصب العمل بدلا من اللجوء إلى عملية الاقتطاع من رواتب الموظفين وأجور العمال أو تسريحهم، تم اعتماد نظام العطل الاستثنائية المدفوعة الأجر سواء في قطاع الوظيفة العمومية أو في القطاع الاقتصادي طوال مدة التوقف عن العمل حسب فترة الحجر الصحي المحددة.

في قطاع الوظيفة العمومية، أكدت المادة 06 من المرسوم التنفيذي 69/20 السابق الذكر، وضع 50% من مستخدمي كل المؤسسات والإدارات العمومية في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر طوال فترة الحجر الصحي، على أن تكون الأولوية في العطلة الاستثنائية للنساء الحوامل والتي يربين أطفال صغار والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة ومن يعانون من هشاشة صحية.

في القطاع الاقتصادي، نفس الإجراءات والتدابير لجأت إليها الدولة، حيث اعتمدت أكبر مؤسستين اقتصاديتين في الجزائر كل من مؤسسة سوناطراك وسونلغاز على نظام العطل الاستثنائية مدفوعة الأجر لعمالها محترمة بذلك إجراءات وتدابير التباعد الاجتماعي تجنبا لاحتكاك عمالها خاصة في أكبر المنشآت البترولية والغازية التابعة لمؤسسة سوناطراك تجنبا لانتشار الوباء.

على أن يكون للمؤسسات السلطة التقديرية في تحديد الحد الأدنى من العمال التي تحتاجه من أجل استمرار النشاط على مستوى وحدات الإنتاج المختلفة.

أما بالنسبة للإطارات والعمال الذين لم يشملهم نظام العطل المدفوعة الأجر وواصلوا العمل بوحدات الإنتاج والورشات بمؤسسة سونلغاز مثلا، فقد تم وضع نظام تعويضي استثنائي يتضمن استفادتهم من منحة الخطر من جراء احتمال انتشار أو إصابتهم بفيروس كورونا بأماكن عملهم وفقا لما يلي:

في حدود مبلغ عشرون ألف دينار جزائري بالنسبة للعمال الذين يتدخلون في الميدان مباشرة في مجال الاستغلال والإنتاج والمراقبة وهم الأعوان المكلفين بالتوصيل والتدخل لإصلاح الأعطاب والانقطاع للكهرباء والغاز والعمال الذين هم في اتصال مباشر مع الزبائن والموطنين على مستوى مصلحة الاستقبال والتوجيه ومصلحة دفع المستحقات وحقوق الاستغلال وتشمل أيضا الطاقم الطبي وشبه الطبي وأعوان الحراسة والمراقبين والسائقين؛

في حدود مبلغ عشرة آلاف دينار جزائري بالنسبة للعمال الذين يمارسون نشاطاتهم الإدارية بمكاتب المؤسسة، وتدفع هذه المنحة لمدة 03 أشهر (مارس، أبريل، ماي) قابلة للتجديد عند الحاجة.

أما بالنسبة لعمال قطاع البناء والأشغال العمومية والري الذين توقف نشاطهم بسبب الوضع الاستثنائي، أكد وزير العمل والضمان الاجتماعي أن الصندوق الوطني

للعطل مدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية، سيتكفل وبصفة استثنائية بالدفع المسبق للعطل السنوية لفائدة هؤلاء العمال، وذلك بما يتناسب مع عدد الأشهر التي تم دفع اشتراكاتها خلال الفترة الممتدة من جويلية 2019 إلى فيفري 2020، داعيا المعنيين إلى الاتصال بالصندوق للاستفادة من هذا الإجراء.

العمل بالتوقيت الجزئي:

من بين الآليات المعتمدة أيضا اللجوء إلى ما يسمى بالعمل بالتوقيت الجزئي، كأحد الآليات اللازمة والضرورية لإعادة تنظيم أنظمة العمل حفاظا على مناصب العمل بدلا من اللجوء إلى عملية تسريح العمال، حيث سمحت المادة 04 من الأمر رقم 03/97 المؤرخ في 11جانفي 1997 المحدد للمدة القانونية للعمل تخفيض المدة القانونية الأسبوعية للعمل المحددة كمبدأ عام بـ 40 ساعة عمل في كل القطاعات على أن توزع هذه المدة على خمسة أيام عمل على الأقل.

الأصل في تحديد تنظيم ساعات العمل الأسبوعية وتوزيعها أن يتم عن طريق التفاوض والاتفاق في إطار الاتفاقيات والاتفاقيات الجماعية للعمل وفق ما يتناسب وطبيعة كل قطاع ومؤسسة ومتطلباتها.

غير أن التفاوض في مجال تنظيم ساعات العمل، يطرح فرضية أن يتضمن هذا التنظيم، تخفيض لوقت العمل وما يصاحبه من إمكانية خفض للأجور، خاصة وأن المشرع الجزائري وإن حدد المدة القصوى والتي لا يمكن تجاوزها، إلا أنه لم يتحدث عن إمكانية النزول عنها. الأمر الذي يسمح للمستخدم بتحديد المدة العادية للعمل بعدد ساعات يقل عن المدة القانونية المحددة، وهذا استنادا على سلطته في تعديل عقود عمل أجرائه، ليجد العمال أنفسهم أمام واقع تخفيض أجورهم.

تطبيقا لإجراءات الحجر المنزلي الجزئي الذي تخضع له بعض ولايات الوطن فبموجب الإرسالية الصادرة عن المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، تم تحديد وتقليص ساعات عمل الإدارات العمومية من الساعة الثامنة صباحا إلى غاية الثانية زوالا وذلك خلال الفترة الممتدة من 5 إلى 19 أبريل 2020 ثم تم تمديدها من الفترة 19 إلى 29 أبريل 2020 وأيضا للفترة من 30 أبريل إلى 14 ماي 2020، أما المستخدمين

المستثنين من إجراءات الحجر وكذا المستخدمين الذين يحوزون رخصة خاصة للتنقل أثناء الحجر يبقون خاضعين لساعات العمل الاعتيادية .

4. خاتمة:

شهد العالم مؤخرا حدثا صحيا نادرا، أثر على جميع الشعوب والدول وهو تفشي جائحة كورونا كوفيد-19، مخلفا خسائر مالية وبشرية يصعب إحصائها والتصدي لها، على أساس أن الأضرار الناتجة عنها لا تكون صحية فحسب، بل تشل الحركة الاقتصادية وتدفق رؤوس الأموال، وبالتالي قد تؤدي إلى انهيار دول إن لم تستطع تحمل التبعات الاقتصادية للوباء، وقد أظهرت هذه الورقة مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

فيروس كورونا (كوفيد-19) حسب المنظمة العالمية للصحة هو مرض معد ظهر في مدينة ووهان الصينية شهر ديسمبر 2019 لينتشر فيما بعد لباقي دول العالم؛

تنتقل الأزمات الصحية التي تسببها الأوبئة أو الجائحات إلى الاقتصاد عبر العديد من القنوات كقنوات اضطرابات العرض، اضطرابات التمويل وغيرها؛

إن الأزمة الصحية التي شهدتها الجزائر بسبب تفشي جائحة كورونا عمقت من حدة البطالة حيث سجلت الجزائر ارتفاع كبير في معدلات البطالة وصل إلى 14.2% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 التي سجلت 11.7% ، فالإجراءات الوقائية التي فرضتها الدولة من أجل الوقاية من الوباء عمقت من حدة البطالة لاعتماد الكثير على الأعمال الحرة مثل: الحرفيين، التجار، عمال النقل الخاص، عمال المقاهي، عمال قاعات الحفلات والفنادق، عمال قطاع السياحة والخدمات وغيرهم وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛

لم تكن الجزائر في منأى عن انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد، بحيث أعلنت وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات عن تسجيل أول إصابة بهذا الفيروس يوم 25 فيفري 2020، لإيطالي تم ترحيله إلى بلاده، كما تم اعتبار ولاية البليدة بؤرة لهذا الوباء بعد انتشاره فيها بسرعة كبيرة لدى عائلة زارها مغترب من فرنسا كان حاملا لهذا الفيروس دون أن يكون شاعرا به. وعليه تنوعت الإجراءات والتدابير الاستثنائية المتخذة بين ما هو اقتصادي والصحي واجتماعي تضمنها المرسوم التنفيذي رقم 69/20 المؤرخ في 21 مارس 2020 المتضمن التدابير الوقائية من انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 ومكافحته الصادر في الجريدة الرسمية رقم 15؛

لجأت الجزائر في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد COVID-19 إلى اتخاذ مجموعة من التدابير المستعجلة للحفاظ على مناصب العمل تجنبا لتسريح العمال وغلق المؤسسات وذلك بواسطة مجموعة من آليات التشغيل بداية بتفعيل آلية ما يسمى العمل عن بعد، نظام العطل الاستثنائية مدفوعة الأجر، والعمل بالتوقيت الجزئي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

ومن أجل إثراء هذه الدراسة ارتأينا تقديم اقتراحات وتوصيات تتمثل في:

لأن الحكمة تقول أن" الوقاية خير من العلاج"، فإنه من الضروري أن تزيد الحكومات من استثماراتها في مجالات: تحسين الصحة العامة، توفير المياه النظيفة، المراقبة الفعالة للأمراض في التجمعات السكانية والحيوانية، وتطوير البنية التحتية الحضرية، للتقليل من العوامل المسببة للأوبئة والجائحات، ومن ثم حماية الاقتصاديات من تداعيات الصدمات الصحية الكبيرة التي قد تتحول إلى أزمات اقتصادية على غرار جائحة كوفيد-19؛

تأجيل دفع الرسوم المتعلقة بالضمان الاجتماعي، والتعجيل بتقديم تعويضات الأجراء الذين فقدوا وظائفهم؛

لابد من تزامن التفكير في تدابير احتواء الجائحة، مع التفكير في تدابير وسياسات احتواء تداعياتها الاقتصادية في مرحلة ما بعد التعافي، ولأن الأزمة عالمية، فإن تظافر الجهود وتنسيق السياسات على المستوى الدولي سيكون بالغ الأهمية في احتواء الجائحة.

5. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

BERAH, M. K. (2019, mai). Activité Emploi et Chômage. algérie: .La Direction Technique Chargée Des Statistiques de la population et de l'Emploi.

- **المقالات:**

زواق الحواس، (سبتمبر، 2020)، بواكير تداعيات الجائحة (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي-وقائع وتوقعات-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20 (عدد خاص)، صفحة 56، 57.

سمية بن عمورة و رشيد هولي، (سبتمبر، 2020)، تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على تحقيق أهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة (2030) في المنطقة

العربية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04 (العدد03)، صفحة 223، 224.

طارق الدريدي، (يونيو، 2020)، جائحة كورونا كوفيد-19 وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة 2030، نشرية الألسكو العلمية، (العدد02)، صفحة 17.

علي العبسي و حمزة تجانية، (سبتمبر، 2020)، تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19): الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد10 (العدد01)، صفحة 92.

عمر بن دادة، (2017)، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الحد من مشكلة البطالة، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية،(العدد1)، صفحة 47.

عواد بلعبدون، (جوان, 2020)، آليات المحافظة على مناصب العمل في ظل أزمة جائحة كورونا، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد05 (العدد01)، صفحة 85.

فاطمة بن العايش، (ديسمبر, 2018)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية للحد من أزمة البطالة بالجزائر الإستفادة من التجارب العالمية، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد03 (العدد06)، صفحة 130، 131.

محمد الصالح الشطي، (أبريل, 2005)، الأنماط الجديدة للعمل: تعريفها وخصائصها ومكانتها في سوق العمل، مجلة القضاء والتشريع، (العدد04)، صفحة 64.

موسى كاسحي و رقية دربال، (جوان, 2021)، أزمة فيروس كورونا وآثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث، المجلد06 (العدد01)، صفحة 905.

نادية حسان، (جوان, 2021)، السياسة العامة الاستثنائية لمواجهة آثار جائحة الكوفيد-19 في عالم الشغل، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد16 (العدد02)، صفحة 48.

- **المداخلات:**

عبد الحميد قومي و حمزة عايب، (15و16 نوفمبر2016)، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة. الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر.

عبد الله رابح سرير، (13و14 أفريل 2011)، سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة، الملتقى الوطني حول: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، الجزائر.

مراجع أخرى:

دليل العمل عن بعد، (أفريل، 2020)، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة، قطاع إصلاح الإدارة، المملكة المغربية، المغرب.